

التمويل الإسلامي ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة شلف 2017- 2019

Islamic Finance and its Role in the development of small and medium
enterprises in Algeria a case study of Algerian Bank Al Baraka the Shlef

Agency 2017- 2019

خروي لقواس أحمد*¹، نورين بومدين²

¹ جامعة حسبية بن بوعل شلف (الجزائر)، a.khrroubilakouas@univ-chlef.dz

² جامعة حسبية بن بوعل شلف (الجزائر)، b.naourine@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/04/18 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة شلف خلال الفترة 2017-2019. من خلال الدراسة توصلنا إلى أن بنك البركة الجزائري وكالة شلف يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال النتائج الإيجابية التي حققها في السنوات الأخيرة رغم حداثة نشأته من خلال توفيره للتمويل اللازم لهذه المؤسسات وتمكينها من المساهمة في التنمية المحلية وتوفير مناصب عمل. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامي، بنك البركة الجزائري، وكالة شلف. تصنيفات JEL: R11، G21.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of Islamic finance for small and medium enterprises in Algeria through a case study of the Algerian Al Baraka Bank the Shlef Agency during the period 2017-2019.

Through the study, we concluded that the Algerian Al Baraka Bank, the Chlef Agency, is interested in financing small and medium enterprises, and this is through the positive results that it has achieved in recent years despite its recent establishment by providing the necessary funding for these institutions and enabling them to contribute to local development and provide job positions

Keywords: small and medium enterprises, Islamic financing, Al Baraka Bank Algeria, Chlef Agency.

JEL Classification Codes: G21, R11.

*المؤلف المرسل

أصبحت الدول في السنوات الأخيرة تهتم كثيرا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما لهذه الأخيرة من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في الدول النامية، وتنبع هذه الأهمية أساسا في قدرة هذا الصنف من المؤسسات في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في تطوير الصناعات والخدمات وبالتالي تحقيق زيادة متنامية في حجم الإستثمار وزيادة الصادرات والذي بدوره يساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وبذلك أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة، لكن بقاءها وإستمرارها مرهون إلى حد ما بمدى توفير التمويل اللازم لها، والذي أصبح يمثل إنشغالا بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات وبالنسبة للحكومات، ونظرا لصغر حجمها وعدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية للحصول على تمويل بالإضافة إلى رفض البنوك التقليدية تمويلها بسبب إرتفاع درجة المخاطرة التي تكتسي التعامل معها، أجبر الدول وأصحاب هذه المؤسسات إلى البحث عن مصادر وصيغ تمويل متعددة ومناسبة، الأمر الذي قادها إلى الإهتمام بالتمويل الإسلامي لما يتميز به من خصائص جعلت منه من أكثر صيغ التمويل المناسبة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التمويل الإسلامي وسيلة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الإنتاج وتحقيق المنافسة في السوق المالية نظرا لما يوفره من بدائل لتمويل هذه المؤسسات، والتي لا تتعامل بالفائدة وإنما تبنى على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر أي وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، كالمشاركة والمرابحة والسلم والإستصناع وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي الأخرى، وبما أن التمويل الإسلامي في الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على بنك البركة بإعتباره أول بنك إسلامي تأسس في الجزائر فإنه يعتبر أكثر فعالية ومساهمة في دعم وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناء على ما تم ذكره ومن أجل الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات:

على ضوء ما تقدم، وللإجابة على إشكالية البحث، وضعنا مجموعة من الفرضيات التي تتمثل فيما يلي:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل جديدة للأفراد وتساعد على توفير تشكيلة متنوعة من الإنتاج.
- الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي وتنوع منتجاته تجعل منه أكثر أهمية وجاذبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تساعد على إنعاش وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور التنموي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- إبراز أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعرف على واقع التمويل الإسلامي والصيغ التي يقدمها بنك البركة الجزائري وكالة شلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا نظراً لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك من أجل دراسة وتحليل المعطيات الموثقة بالأرقام والبيانات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة شلف.

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف في 75 دولة، لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بعض الدول على تصنيف هذا النوع من المؤسسات على حسب عدد العمال والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال (سحنون و بونوة، 2006، صفحة 423)، "حيث تم تعريفها من قبل هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة (Small Business act) وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات الكبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم على الأقل 500 عامل" (قرشي، 2005، صفحة 20).

وقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاتي: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الإستقلالية(يخلف و سايج جبور، 2017، صفحة 62).

2.2 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الإدارة والتسيير:

تتميز هذه المؤسسات ببساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة، ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالِكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالِكها وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ (مشري، 2011، صفحة 18).

- سهولة التأسيس:

"تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية" (سلوس و صديقي، 2020، صفحة 174).

- الملكية المحلية:

في الغالب ما تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأشخاص محليين، وتكون سلطة التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أفراد وعائلات وطنيين مقيمين في المجتمع المحلي، وهذا يؤدي إلى زيادة اليد العاملة للمقيمين في تلك المنطقة وبالتالي إستثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي (بن عبد الرحمن، حمريط، وزدام، 2017، صفحة 62).

- التكيف مع تغيرات السوق:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الإقتصادي" (كساب عامر، 2016، صفحة 37).

- المرونة والقدرة على الإنتشار:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على التوسع والإنتشار، نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية (الحديدي محمد و جابر السيد، 2020، صفحة 257).

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل:

تشير كل الإحصائيات الرسمية إلى الدور الإيجابي لهذا النوع من المؤسسات في خلق مناصب العمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، ويرجع هذا الدور إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة وهذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية (طرشي، 2015، صفحة 05)، ولقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالجزائر في تشغيل حوالي 1848117 عاملا أي ما نسبته 58.95% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى (بن العاربية و صديقي، 2018، صفحة 220).

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

"تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الإستثمارية، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة" (سرار، بن مسعود، و ضيف، 2017، صفحة 738).

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المواهب والإبتكار:

"تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة التي تعزز وتشجع المواهب والأفكار الجديدة، وهي بمثابة فرصة للإبداع والإبتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم" (أبوبكر و بن طيرش، 2017، صفحة 20).

4.2 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد صدور الأمر 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الإستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/12/15 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عماري، 2019، صفحة 132)، ويتضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول 1: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/06/30

النسبة %	العدد	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
99.98	1171701	المؤسسات الخاصة
0.02	244	المؤسسات العمومية
100	1171945	المجموع

المصدر: (غربي، 2020، صفحة 20).

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن المؤسسات الخاصة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2019 تمثل 99.98% من إجمالي النسيج الإقتصادي الوطني، في حين أن المؤسسات العمومية لا تتجاوز نسبتها 0.02% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني، لكن من حيث التعداد يبقى العدد ضعيف مقارنة بما يمكن أن تحققه هذه المؤسسات، وبما حققته فعلا في الدول المتطورة التي بنت إقتصادياتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (غربي، 2020، صفحة 20).

5.2 أهمية التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر المال من أهم الأدوات التي تساهم في بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها الأمر الذي يرجع بالإيجاب على الإقتصاد المحلي للدولة، ويعتبر التمويل من الوظائف الأساسية للإدارة المالية، فمن الطبيعي أنه كلما زاد حجم الإستثمار زاد حجم التمويل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أهمية التمويل، ولعل هذه الأهمية تنبع من القرارات المترتبة على التمويل، كالقرارات التي تتعلق بإختيار مصادر التمويل والتركيبية التي يتكون منها هيكل التمويل، ويجب على المصارف الإسلامية أن لا تنظر إلى حجم ما لديها من تمويل لتغطي به حجما معيناً من المشاريع، بل عليها أن تنظر برؤية أبعد من ذلك لكي تقوم بعملية حسابية عكسية وهي وضع توقع مستقبلي لعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتطلب السوق وجودها، وبناء على ذلك توقع حجم التمويل المطلوب، ولتسعى بعد ذلك لتوفيره بطرقها الخاصة وتحفيز المستثمرين والمساهمين في المصارف (يخلف و سايج جبور، 2017، صفحة 64).

في الغالب لا يكفي التمويل الذاتي أو الداخلي لتنفيذ مشروع أو تنميته، بل يحتاج أصحاب المشاريع إلى مصدر خارجي يمولهم برأس مال يساعدهم في تنفيذ مشاريعهم وأعمالهم وذلك لمواجهة نفقاتهم، لذا يعد التمويل عنصراً مهماً في تحقيق السياسة التنموية للدولة من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع وكذا تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق الرفع من مستواهم المعيشي (محمد، 2014، صفحة 35).

3. التمويل الإسلامي وأهميته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3 مفهوم التمويل الإسلامي:

"التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تضم توفير الموارد المالية لأي نشاط إقتصادي يساهم في تحسين عجلة الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات العاملة من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية" (محمود إدريس، 2018، صفحة 80).

هو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مال مملوك، فيكون الاسترباح فيه بالملك أو بالعمل (بوفليح و الحرثسي حميد، 2009، صفحة 13).

"التمويل الإسلامي هو أن يقوم شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل إستثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة الإتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري والإستثماري" (بركات، 2015، صفحة 16).

2.3 خصائص التمويل الإسلامي:

نظرا لقدرة التمويل الإسلامي في توفير الموارد المالية للأنشطة الاقتصادية المختلفة فإنه يشهد نموًا متسارعًا (رفعت فتحي متولي، 2020، الصفحات 72-73)، وقد أصبح يتمتع بمكانة كبيرة في النشاط الإقتصادي العالمي، لما يتميز به من خصائص نذكرها فيما يلي:

- إعطاء أدوات التمويل الإسلامي الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الإستثمارية والإقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد (عياش و سميرة، 2016، الصفحات 116-117).

- القيام بمشاريع إستثمارية حقيقية وهذه تعتبر من أهم الخصائص التي يتميز بها التمويل الإسلامي والتي تعكس قدرته على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته، وتحقق قيمة مضافة تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي (خاطر، 2015، صفحة 54).

- التمويل الإسلامي يشجع الأفراد في السعي وراء الرفاه الإقتصادي ولكن يمنع ممارسة الأنشطة الغير شرعية مثل: المعاملات التي تنطوي على الكحول والمنتجات المتعلقة بلحم الخنزير، والأسلحة والمقامرة وغيرها من الأنشطة الضارة (Adel, 2010, p 306).

- يساهم التمويل الإسلامي في "تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، وإعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة، وتحمل مخاطر الإستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهده في العملية الإنتاجية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة بين الذي يملك ولا يعمل والذي يعمل ولا يملك" (أحمد عمر السماني، 2019، صفحة 29).

- تنوع صيغ التمويل الإسلامي وتعددتها إذ توجد أساليب قائمة على التبرعات والبر والإحسان وأساليب تمويل قائمة على المشاركات وأساليب أخرى قائمة على الإئتمان التجاري (مسعودي و فرحي، 2017، صفحة 28)، وهذا ما يساهم في توفير فرص العمل للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

- تركيز التمويل الإسلامي على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة، مثل صفة الأمانة والإخلاص وإتقان العمل وغيرها، مما يوفر فرص أكبر لنجاح المؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الإستثمارية (ميس مجدي، 2020، صفحة 105).

3.3 الضوابط التي تحكم التمويل الإسلامي:

- ضابط المشروعية الحلال:

التمويل الإسلامي يشجع الأفراد في السعي وراء الرفاه الإقتصادي ولكن يمنع ممارسة الأنشطة الغير شرعية مثل: المعاملات التي تنطوي على الكحول والمنتجات المتعلقة بلحم الخنزير، والأسلحة والمقامرة وغيرها من الأنشطة الضارة (عماري، 2019، صفحة 135).

- ضابط المحافظة على المال وتنميته:

لقد أوجب الإسلام على المسلم ضرورة استثمار ماله وعدم تركه عاطلاً من أجل المحافظة عليه، وهذا من خلال إتباع أرشد السبل في الإستثمار وتجنب السفه في إدارة المال، والعمل على تحقيق الربح، حيث تعتبر أحد الغايات الأساسية هي تحقيق ثمرة وغلة الإستثمار (بدران، 2014، صفحة 51).

- ضابط مراعاة قاعدة الأولويات الإسلامية:

"وذلك بتقديم الضروريات لحاجة العامة إليها، ثم العمل على توفير المشروعات التي تيسر للأفراد الحاجيات والتحسينات" (عبد الرحمن و حساني، 2020، صفحة 482).

- ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة:

حيث تعد زكاة المال فريضة شرعية، وهي من أهم مقومات النظام الإقتصادي الإسلامي (بسام شعلان، 2015، صفحة 46).

- ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق:

وهذا بأمر الله عزوجل الذي حثنا على تدوين المعاملات، كما إهتم فقهاء الإسلام بفقهاء الكتابة، ولقد إحتوى التراث الإسلامي على قرائن تثبت ذلك (عماري، 2019، صفحة 136).

4.3 أنواع التمويل الإسلامي:

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الإقتصاد الإسلامي نذكرهما فيما يلي (أنساعد و بن فريجة، 2020، صفحة 48):

- التمويل المالي:

هو التمويل الذي تكون فيه سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الإستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل ويمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:
- إختيار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الإستثماري ومجاله.
- إختيار الأصل الثابت الذي يتم إستثماره.

- التمويل التجاري:

هو التمويل الذي يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر، أي أنه يتخذ القرار الإستثماري بمفرده، من ذلك إختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم يبيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة إستهلاكاً أو إستغلالاً ويترتب عليه ذلك إلتزامات لصاحب السلعة.

5.3 أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمويل الإسلامي أهمية كبيرة تعود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكرها فيما يلي (بوصبيح إبراهيم و لسوس، 2019، صفحة 551):

- يشمل مزيجا متنوعا من الصيغ والأساليب التي توفر أفضل الإختيارات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضمن الإستثمار في قطاعات مختلفة ومتنوعة.

- التمويل الإسلامي لا يتطلب الكثير من الضمانات عكس نظام التمويل الكلاسيكي، والتي تقف عادة حجر عثرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين لا يستطيعون تلبية كافة الضمانات والشروط للحصول على القرض.

- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسة الجدوى من الناحية الإقتصادية وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، مما يحقق تخصيصا أمثلا للموارد ويحقق ما يصبو إليه البلد من تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة (بوفليح و الحرتسي حميد، 2009، صفحة 14).

- يعالج أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة، وهي تكاليف الفوائد المتركمة، "فالمعلوم أنه كلما قلت تكاليف التمويل كلما إتسعت دائرة الإستثمار، وينعكس ذلك على تكاليف إنتاج السلع والخدمات وعلى القدرة الشرائية، ودرجة الرواج في السوق مما يؤدي إلى توفير المناخ وتجديد حافز الإستثمار لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة" (خالدي، 2004، صفحة 160).

- "من القواعد المهمة في التمويل الإسلامي إرتباطه بالنشاط الإقتصادي الحقيقي، فالتمويل الإسلامي لا يسمح بنمو الثروة النقدية بعيدا عن النمو في الثروة الحقيقية فهو يقتضي توجيه التمويل إلى نشاطات إستثمارية إنتاجية حقيقة نظرا لإرتباط عائد التمويل بالأرباح المحققة" (موسى مبارك، 2013، صفحة 153).

4. واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة شلف خلال الفترة 2017-2019

1.4 ملحة عامة عن بنك البركة الجزائري:

بنك البركة هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص في الجزائر تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية. أسس في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 6.25 مليون دولار حيث 50% من مجموعة البركة العالمية و50% الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثل للطرف الجزائري، تم إنشائه في إطار الإنفتاح الإقتصادي والمالي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، والهدف منه هو تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية (موقع بنك البركة الجزائري، 2020).

2.4 الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

- الخدمات المصرفية:

يقوم بنك البركة الجزائري بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتلبية الحاجات المختلفة

لعملائه وهي (طبي و بوعبدلي، 2020، صفحة 217):

- تلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات وفتح الحسابات الجارية والإدخارية.
- فتح الحسابات الإستثمارية المخصصة وغير المخصصة.
- التعامل بالعملات الأجنبية من أجل تسهيل معاملات عملائه وزبائنه حيث يمكنهم من إجراء معاملاتهم المصرفية بكل سرعة وأمان سواء السحب، إيداع، تحويل، تحصيل وعمليات أخرى.
- الإلتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمتمثلة في الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتسديدات المستندية.
- تقديم خدمات مصرفية مستقبلية والهدف منها هو تنوع وتكثيف الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت
- الخدمات الإستثمارية:

يقدم بنك البركة مجموعة من الخدمات الإستثمارية والمتمثلة فيما يلي (مختاري، 2009، صفحة

:115)

- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.
- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا وفق صيغ التمويل بالمشاركة المتناقصة، بيع المراجعة للأمر بالشراء، السلم، الإستصناع والإجارة.
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في إستثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة للبنك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الإتفاق الخاص بذلك.
- ملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها وإستثمارها وتأجيرها وإستأجارها بما في ذلك أعمال إستصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.
- الخدمات الإجتماعية:

"يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الإجتماعية الهادفة للمصلحة الإجتماعية بين مختلف الجماعات والأفراد عن طريق مستواه المعيشي، وإنشاء وإدارة الصناديق المختلفة لمختلف الأهداف الإجتماعية، وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف" (سايح جبور و يخلف، 2019، صفحة 74)، بالإضافة إلى تقديم القرض الحسن من أجل تحقيق أهداف إنتاجية أو تمكين المستفيد من تحسين مستوى معيشتته ودخله.

3.4 نتائج بنك البركة المحققة سنة 2018:

مع تزايد إهتمام الأفراد بالمالية الإسلامية نجح بنك البركة في تحقيق طفرة كبيرة في صافي أرباحه وموجوداته التشغيلية خلال العام 2018، حيث وصل صافي الدخل إلى 11850 مليون دج، مقابل 8669 مليون دج في سنة 2017 أي بنسبة زيادة بلغت 36.69%. و8539 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 بزيادة قدرها 3311 مليون دج و زيادة 38.77% مقارنة بالسنة المالية 2016، كما شهدت سنة 2018 نمو في حقوق المساهمين الذي بلغ 27429 مليون دج مقابل 24576 مليون دج في سنة 2017 بزيادة تقدر بـ 2888 مليون دج أي بنسبة 11.75% وبـ 3117 مليون دج مقارنة مع سنة 2016 بمعدل نمو 12.82%. كما

لوحظ إرتفاع في حجم الموارد المالية الآتية من الزبائن التي كانت في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الإدخار والودائع لأجل لتصل إلى 223995 مليون دج بنسبة زيادة بلغت 7.69% مقارنة بالسنة المالية 2017 وبنسبة 31.59% عن سنة 2016، بالإضافة إلى تسجيل البنك نمو في كافة العمليات التمويلية والإستثمارية حيث إرتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16783 مليون دج بنسبة 12.02% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 156460 مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة زيادة قدرها 45749 مليون دج وبنسبة 41.32% مقارنة بالسنة المالية 2016، وقد أظهرت النتائج المالية للبنك إرتفاع في الدخل التشغيلي الإجمالي بنسبة 34.83% ليبلغ 8310.487 مليون دج في سنة 2018، وبعد خصم المصاريف التشغيلية حقق صافي الدخل التشغيلي نمو بنسبة 31.45% وبمبلغ 2290.252 مليون دج مقارنة بالسنة المالية 2017، بنهاية عام 2018 نمت موجودات البنك بنسبة 8.25% لتصل إلى 270995.828 مليون دج وذلك بالمقارنة مع 248632.693 نهاية العام 2017 (البركة، 2018).

4.4 صيغ التمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري وكالة شلف:

من أهم أنواع التمويل التي تقدمها وكالة شلف ما يلي (يخلف و سايج جبور، 2017، صفحة 70):

- المشاركة:

هي مساهمة بين الطرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، أو مشروع أو عملية توزيع النتائج حسب النسب المتفق عليها تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية ولا بد من تطابق الشروط للشريعة الإسلامية حتى تكون هذه الصيغة صحيحة.

- المرابحة:

وهي تعني قيام البنك بشراء آلات أو معدات لصالح مؤسسة وهذا بطلب منها، وبعد أن يملكها البنك يعيد بيعها للمؤسسة بثمن الشراء والذي لا بد أن يكون معلوم لهذه الأخيرة مضاف إليها هامش ربح على أن يكون الدفع بالأجل (Tarek & Kabir, 2001, p 160).

- السلم:

يعرف بنك البركة السلم بأنه عملية بيع مع السلم المؤجل للسلع وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

- المساومة:

هي عقد يبيع من خلاله البنك للعميل منقولا أو عقارا معيناً، بسعر محدد إجمالياً عند إبرام الصفقة، يشبه عقد المرابحة مع فرق مفاده أنه في هذا النوع من التمويلات البنك ليس ملزماً بإطلاع العميل بتفاصيل ثمن البيع وخصوصاً ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل.

- الإجارة:

هي قيام البنك بشراء معدات أو أصول، والقيام بتأجيرها للمؤسسات والشركات نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية على إعتبار ذلك من باب تمويل تلك المؤسسات ودعمها (عقون، 2009، صفحة 79).

- القرض الحسن:

وهو أن يقوم البنك بمنح مبلغ من المال لشخص طبيعي كان أو معنوي على أن يرد هذا الأخير المبلغ بدون زيادة وهو في الشريعة من أعمال البر ويمثل تمويلا بدون مقابل (منصوري، 2018، صفحة 88).

- المضاربة:

وهي أن يقوم البنك بتوفير رأس المال للمؤسسة التي تقوم بدورها بالعمل وممارسة السيطرة الكاملة على المشروع فإذا حدثت خسارة لا يكسب البنك أي عائد على إستثماراته في حين لا تحصل المؤسسة على تعويض مقابل جهدها، أما في حالة الربح فيتم تقسيم العائد حسب النسب المتفق عليها في العقد (K.Aggrwal & Tarik, 2000, p 96).

5.4 حجم التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة شلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2019:

الجدول الموالي يوضح حجم التمويل الذي يقدمه بنك البركة الجزائري وكالة شلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامي للفترة 2017-2019.

الجدول 2: حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة شلف خلال الفترة 2017-2019 القيمة: دينار جزائري

2019		2018		2017		الصيغ السنوات
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
21.09	31127307126	18.38	27451461930	14.93	19233315864	المرابحة
0.19	284537223	1.13	1694083844	0.63	819365378	المشاركة
13.51	19946050043	10.79	16116102766	9.28	11954188629	السلم
0.62	928071406	0.71	1068774680	0.76	991372853	الإستصناع
17.25	25468433462	22.14	33058845443	25.47	32816935471	المساومة
0.13	198974551	0.14	219159118	0.18	243666961	القرض الحسن
7.17	10583250280	6.44	9622752818	7.51	9682011839	الإجارة المنتبهة بالتملك
40.03	59033040637	40.22	60042894997	41.20	53071811178	شركة الإجارة
%100	147569664730	%100	149274075599	%100	128812668176	المجموع

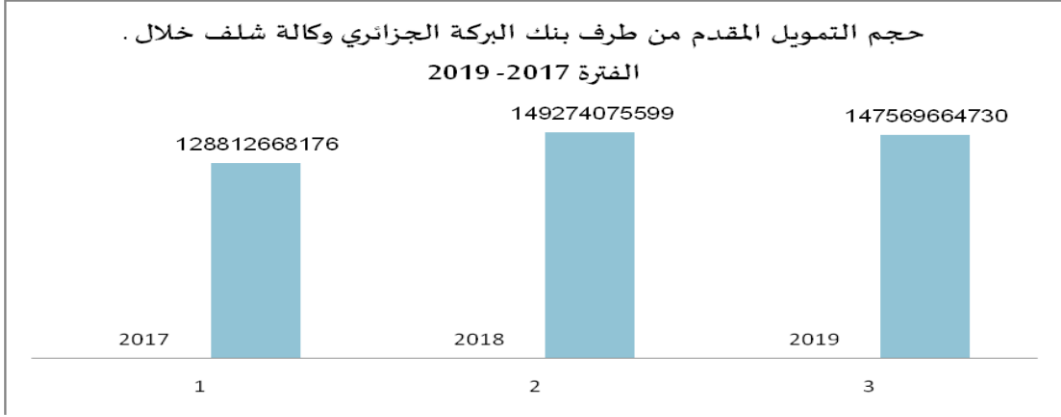
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من بنك البركة الجزائري وكالة شلف.

نلاحظ من خلال الجدول ووفقا للمنتجات أو الصيغ التمويلية التي تقدمها وكالة شلف، نجد أنها مركزة بشكل كبير على الإجارة، المساومة، والمرابحة، إن التمويل بصيغة الإجارة تشكل النسبة الأكبر من مجموع التمويلات الأخرى، حيث بلغت نسبتها 41.20% وبمبلغ قدره 530 مليون دج في سنة 2017 ليستمر تركيز الوكالة على هذه الصيغة ومنحها الأولوية ما بين الصيغ الأخرى خلال السنوات الموالية 2018 و2019 حيث بلغت على التوالي 40.22% و40.03% وبمبلغ قدر بـ 600 مليون دج و590 مليون دج، ويظهر لنا أن التمويل بصيغة المساومة في تناقص مستمر حيث كانت النسبة تفوق 25% سنة 2017 من مجموع التمويلات لتبدأ هذه النسبة في الإنخفاض خلال السنوات الموالية لتصل إلى 22.14% في سنة 2018 ثم 17.25% سنة 2019 وبمبلغ قدر بـ 254 مليون دج.

ونلاحظ إزدياد إهتمام الوكالة بصيغة المرابحة حيث بعدما كانت نسبتها 14.93% من مجموع التمويلات سنة 2017 إرتفعت هذه النسبة خلال سنة 2018 لتصل إلى 18.38% وبمبلغ قدر بأكثر من 274 مليون دج لتستمر هذه النسبة في الإرتفاع لتستحوذ على نسبة 21.09% من مجموع التمويلات سنة 2019، ومثلها كانت صيغة التمويل عن طريق السلم التي لوحظ أنها في تزايد مستمر حيث كانت نسبة التمويل بهذه الصيغة 9.28% من مجموع التمويلات سنة 2017 ثم إرتفعت خلال السنوات الموالية لتصل إلى 10.79% سنة 2018 ثم إلى 13.51% في سنة 2019، بينما التمويل بصيغة المشاركة شهد تذبذبا خلال سنوات الدراسة حيث بعدما كانت نسبة التمويل بهذه الصيغة 0.63% وبمبلغ يفوق 81 مليون دج سنة 2017 إرتفعت هذه النسبة خلال السنة الموالية لتصل إلى 1.13% ثم تعود إلى الإنخفاض لتسجل نسبة 0.19% من مجموع التمويلات سنة 2019، بينما التمويل عن طريق صيغة الإستصناع فالملاحظ أن الوكالة لا تعطي إهتمام لهذه الصيغة التي سجلت نسبة 0.76% من مجموع التمويلات سنة 2017 لتبدأ في الإنخفاض لتصل إلى 0.71% سنة 2018 ثم إلى 0.62% سنة 2019 وبمبلغ قدر بأكثر من 92 مليون دج، أما بالنسبة للقرض الحسن فنسبته في إنخفاض مستمر فهو في الغالب يمنح لعمال بنك البركة الجزائري ووكالة شلف.

ونوضح حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري ووكالة شلف من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة شلف خلال الفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (02).

وقد تم تلخيص عدد العقود المبرمة وقيمتها المالية في إطار تمويلات بنك البركة الجزائري وكالة الشلف لسنة 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: العقود المبرمة وقيمتها المالية في بنك البركة الجزائري وكالة شلف لسنة 2019

القيمة: دينار جزائري

المجموع	الإجارة	السلم	المرابحة	نوع العقد
334	27	02	305	عدد العقود
40024682634	3937611243	6000000000	30087071391	القيمة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من بنك البركة الجزائري وكالة شلف.

نلاحظ من خلال الجدول أنه يعود أكبر عدد من العقود التي يبرمها البنك لعقود المربحة والتي بلغت 305 عقد ومبلغ يفوق 300 مليون دج لسنة 2019، هذا يدل على أن عمل البنك يركز أساسا على المربحة بكافة أنواعها خاصة عقود المربحة المتعلقة بالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية، تليها العقود الإيجارية التي بلغت 29 عقد ومبلغ يقارب 40 مليون دينار جزائري وفي الأخير السلم بعقدين فقط ولكن بقيمة أكثر من صيغة الإجارة والتي بلغت 60 مليون دينار جزائري.

5. الخاتمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الإقتصادية، لاسيما بالنسبة للدول السارية في طريق النمو، وزيادة الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات يتطلب توفير مصادر تمويل متنوعة مما جعل القائمين عليها يوجهون إهتمامهم نحو التمويل الإسلامي لما له من مميزات التي تجعل إعتماده ضروريا من أجل النهوض بها.

من خلال الدراسة تبين لنا الدور والأهمية التي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل هذه المؤسسات وهذا بعد الإطلاع البسيط على حجم التمويلات التي يمنحها بنك البركة الجزائري وكالة شلف التي عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نظرا لما تقدمه من بدائل تمويلية مميزة تتناسب مع حاجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى كونها تمويلات تتوافق مع الشريعة الإسلامية جعلت من هذه المؤسسات تقبل على هذا النوع من البنوك وهذا ما عكسته النتائج المحققة على مستوى بنك البركة وكالة شلف.

- النتائج:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعات والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- يقوم نظام التمويل الإسلامي على أسس وقواعد منبثقة من الشريعة الإسلامية يوفر بدائل تمويلية تتناسب مع إحتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يساهم في نموها وتطوير نشاطها.
- تقدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية تتميز بالمرونة يجعلها قادرة على تمويل أي إستثمار مهما كان نوعه وخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يهتم بنك البركة الجزائري بتقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والسلم والمساومة والإجارة والتي تعتبر أكثر ملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يركز بنك البركة الجزائري وكالة شلف على صيغ التمويل قصيرة الأجل في تمويله ودعمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- إعطاء أهمية أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه بإعتبارها أداة رئيسية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- توفير بيئة مناسبة لتشغيل وتنشيط هذا النوع من المؤسسات من خلال توفير آليات تمويل تتفق مع متطلباتها وإحتياجاتها ومنح تسهيلات أكثر في العمليات التمويلية لها.
- دفع البنوك الإسلامية إلى الإهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

- التمويل السليم والصحيح من أهم العوامل التي تساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا لا بد من التعريف بالتمويل الإسلامي وخصائصه والتأكيد على أهميته كمصدر مهم لتمويل هذه المؤسسات.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبوبكر بوسالم ، و بن طيرش عطاء الله. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الأهمية الإقتصادية والرهانات البيئية. *مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة ، المجلد 01 (العدد 02)، الصفحات 08-27.*
2. أحمد عمر السمانى عمر محمد. (2019). دور التمويل الإسلامي وفقا لصيغة المشاركة في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
3. أزاهر حسين صديق محمد. (2014). تقويم سياسات التمويل الأصغر في النظام المصرفي السوداني (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
4. أنساعد رضوان ، و بن فريحة نجاة. (2020). إنجازات التمويل المالي الإسلامي وتطوره عبر العالم. *مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد 18 (العدد 02)، الصفحات 46-61.*
5. بدران أحمد جابر. (2014). *مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي*. مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، مصر.
6. بركات سمير. (2015). كفاءة التمويل الإسلامي دراسة مقارنة مع آليات التمويل التقليدي (مذكرة ماجستير)، قسم الإقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
7. بسام شعلان عماد. (2015). واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة دراسة حالة قطاع غزة (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
8. بن العارية حسين ، و صديقي أحمد. (2018). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتيجية البديلة لتنمية وتنوع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية ، المجلد 03 (العدد 02)، الصفحات 217-227.*
9. بن عبد الرحمن عبد الصمد ، حمريط عبد اللطيف، و زدام أحمد أمين. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي دراسة إحصائية لحالة الجزائر 2007-2016. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 01 (العدد 04)، الصفحات 59-74.*

10. بوصبيح إبراهيم مصعب ، و لسوس مبارك. (2019). أهمية تشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنويع الإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 (العدد 02)، الصفحات 542-557.
11. بوفليح نبيل ، و الحرتسي حميد عبد الله. (2009). التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
12. الحديدي محمد عبد السلام أحمد ، و جابر السيد إبراهيم. (2020). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، مصر.
13. خاطر سعدية. (2015). التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.
14. خالدي خديجة. (2004). خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات. جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
15. رفعت فتحي متولي يوسف. (2020). التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 28 (العدد 03)، الصفحات 66-100.
16. سايح جبور علي ، و يخلف صفية. (2019). متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد 05 (العدد 02)، الصفحات 63-82.
17. سحنون سمير ، و بونوة شعيب. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
18. سرار خيرة ، بن مسعود سعاد ، و ضيف أحمد. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة حالة الجزائر (2006-2016). مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة.
19. سلوس عبد الكريم ، و صديقي أحمد. (2020). مساهمة وكالة ANSEJ في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010-2019. مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 04 (العدد 02)، الصفحات 171-187.

20. طبي عائشة، و بوعبدلي أحلام. (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، المجلد 07 (العدد 01)، الصفحات 209-224.
21. طرشي محمد. (2015). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري. *مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية*، المجلد 07 (العدد 13)، الصفحات 3-16.
22. عبد الرحمن عبد القادر، و حساني بن عودة. (2020). التمويل الإسلامي بين الإلتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات. *مجلة الإحياء*، المجلد 20 (العدد 25)، الصفحات 475-500.
23. عقون فتيحة. (2009). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الإستثمار دراسة حالة بنك البركة الجزائري (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
24. عماري سمير. (2019). دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الباحث الإقتصادي*، المجلد 07 (العدد 11)، الصفحات 128-148.
25. عياش زبير، و سميرة منصرة. (2016). التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد 02 (العدد 01)، الصفحات 113-140.
26. غربي حمزة. (2020). تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال*، المجلد 04 (العدد 01)، الصفحات 15-30.
27. قريشي يوسف. (2005). سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
28. كساب عامر عبد الرحمن. (2016). *جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر.
29. محمود إدريس محمود محمد علي. (2018). التمويل الإسلامي للمشروعات الهندسية ضوابطه ومحاذيره من الجانب الأخلاقي. *مجلة إدارة وبحوث الفتاوى*، المجلد 11 (العدد 01)، الصفحات 78-88.
30. مختاري مصطفى. (2009). مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية (مذكرة ماجستير). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
31. مسعودي خيرة، و فرحي محمد. (2017). التمويل الإسلامي تلبية الطموحات العالمية وإمكانات النمو - الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً. *مجلة دراسات العدد الإقتصادي*، المجلد 08 (العدد 03)، الصفحات 25-43.

32. مشري محمد الناصر. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (مذكرة ماجستير). قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
33. منصورى كمال. (2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
34. موسى مبارك خالد. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر.
35. ميس مجدي الأحمد. (2020). التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 03 (العدد 04)، الصفحات 101-120.
36. يخلف صافية، و سايح جبور علي. (2017). دور صيغ الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 01 (العدد 02)، الصفحات 53-84.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adel, a. (2010). Global financial crisis an islamic finance perspective. International Journal of islamic and middle eastern finance and management , Vol 03 (No 04), pp. 306- 320.
2. K.Aggrwal, R., & Tarik, Y. (2000). Islamic banks and Investment Financing. Journal Of money. Credit and Banking , Vol 32 (No 01), pp. 93- 120.
3. Tarek, Z., & Kabir, H. (2001). A comprative Litteraure Survey Of Islamic Finance and Bnaking. Financial Markers Institution & Instruments , Vol 10 (No 01), pp. 155- 199.

مواقع الإنترنت:

بنك البركة. (s.d.). Consulté le 05,11, 2020, sur <http://www.albaraka-bank.com>.

بنك البركة. (2018). التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2018. الجزائر.

<https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/#rapports>